

الحجر المنزلي أعاد الاهتمام بالأرض وبالحدائق المنزلية

واكد مدير عام زراعة قلقيلية أحمد عيد أن المديرية تعمل جاهدة لتوفير الاحتياجات اللازمة وحسب الإمكانيات المتاحة للمزارعين.

هذه الأيام فرصة لإزالة الحشائش من الحديقة المنزل تمهيدا لزراعتها بأشجار متنوعة

وأضاف "من خلال إعلان وزارة الزراعة فإنه سيتم زراعة الآلاف من الحدائق المنزلية عبر البرنامج الوطني لتخضير فلسطين، وسيتم الإعلان عن آلية التوزيع خلال الأيام المقبلة، التي بدورها ستضعها بين أيدي المواطنين في محافظة قلقيلية".

ودعا المواطنين إلى استثمار وقتهم في الزراعة لتحقيق المنفعة الخاصة العائدة على عوائلهم وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.

والوصول إلى الاكتفاء الذاتي الغذائي، هو الرهان الذي يسعى قطاع الفلاحة بمحافظة قلقيلية إلى تحقيقه، لذلك يسعى أهالي المحافظة للتمسك بالحياة الخضراء سواء بحدائق منازلهم أو بأراضيهم، لتأمين احتياجاتهم من الخضار أولا، وحرصا منهم على تنوع استثماراتهم فانيا، في ظل الظروف الراهنة.



الحديقة تخفف الضغط

تناول الطعام مع أفراد الأسرة يخفف الضغوط النفسية

واعتبر علماء النفس أن كورونا فرصة للتعليم وتقوية النسيج المجتمعي مشيرين إلى أن أثر المرض سيكون إيجابيا على المنة النفسية بعد انحساره إذا تحلى الأفراد بالمسؤولية والمرونة. ونتيجة للفرع الإعلامي الذي يحيط بكورونا يشعر الناس بالقلق والتوتر وتنشوش أفكارهم فتزيد مخاوفهم.

ولحل تنشوش المعلومة والاضطراب النفسي الحاصل من الشائعات حول الوباء، ينصح الخبراء باستبقاء المعلومات من مصادر موثوقة كالسلطة الطبية في الدولة أو منظمة الصحة العالمية.

المنزلي، خاصة في الظروف الأنية. ولم يقف الأمر على الاهتمام بالحدائق المنزلية من قبل المواطنين، بل لجأ الكثير من الفلاحين إلى أراضيهم، التي تقع على بعد أمتار من سكناتهم، ففي قرية عزبة سلمان جنوب قلقيلية، كانت غطاء بيته البلاستيكي.

وجمع أبو محمد، أبناء الثلاثة لإصلاح البيت البلاستيكي، وتصوب وضعه، وجمع ما تبقى من الثمار، قائلا "هي فرصة لتوعية الأبناء بأهمية الأرض والإعتناء بها، خصوصا أن قلقيلية تعتبر محافظة زراعية بالدرجة الأولى، ومعظم سكانها يعتمدون على الزراعة في حياتهم، والجيل القادم لا يعرف أهمية هذه الأرض وطرق العناية بها".

وتوافقه في الرأي مريم رضوان (55 عاما) من بلدة عزون شرق قلقيلية التي أكدت أنها فرصة لتعزيز الثبات على الأرض من خلال العناية بها.

وتابعت "منذ قرار الحجر المنزلي الإجباري أذهب مع عائلتي يوميا إلى أرضنا المزروعة بثمار البطاطا، لنتشارك في جمع الثمار ونتناول الفطور سويا، نتحدث عن أهمية الأرض كمصدر رزق ثابت للعائلة مهما توالى الظروف واشتدت، حتى أننا فكرنا في إقامة مشروع زراعي مستقبلا بعد زوال الأزمة الطارئة بإذن الله".

قلقيلية (فلسطين) - عاد المواطنون في محافظة قلقيلية إلى الاهتمام بأراضيهم وحدائقهم المنزلية والعمل على استصلاحها، بعد إجراءات الحكومة الفلسطينية بفرض الحجر المنزلي الإجباري على المواطنين بكافة المحافظات الفلسطينية.

واستطاع الحاج محمود صلاح (أبوفاروق)، البالغ من العمر 50 عاما، من قرية بيت أمين (جنوب قلقيلية)، تقليم أشجار الجوافة بحديقته المنزلية "النصف دوتم"، ومدها بأنابيب المياه وزراعتها بأشتال متنوعة منها الملفوف والزهرة والخس، وبذور البصل والفجل. ويقول أبوفاروق الذي كان يعمل بالبناء في أراضي الـ48 والتزم منزله بسبب انتشار وباء كورونا لوكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، إنه كان قد أجبر قبل فترة وجيزة، أنابيب المياه، ومعدات استصلاح الأرض، لكن مشاغل الحياة سرقته ولم يتمكن من العمل بارضه إلا في هذه الأيام، حيث تمكن خلال اليومين الماضيين من تقليم أشجار حديقته وتعزيلها، وزراعتها بعد مدها بأنابيب المياه لسقايتها، للاستفادة منها غذائيا في الأشهر المقبلة خاصة في شهر رمضان القادم.

وفي قرية عزون عتمة جنوب قلقيلية رأت المواطنة تمام عبدالحفيظ (40 عاما)، أن هذه الأيام فرصة لمساعدة أبنائها الأربعة لها إزالة الحشائش من حديقة منزلهم، تمهيدا لزراعتها بأشجار متنوعة، وقد تمكنت العائلة من تعزيل أرضها، بأجواء يفرها الحب والتعاون، وتشير تمام في حديثها لـ"وفا"، إلى أن الحديقة المنزلية تعتبر من أهم الحدائق التي يجب الاهتمام والعناية بها، لكونها ترتبط بالمنزل وتدل على مدى نوق أفراد العائلة، ويمكن استغلالها في أوقات الفراغ لممارسة الأنشطة الترفيهية فيها، خاصة بعد فصل الشتاء المطر، فكانت فرصة للعائلة للتعاون على تعزيلها.

والحدائق المنزلية المتجهة نحو الزراعات الدائمة هي الاستراتيجية التنموية الجديدة، التي انتهجتها وزارة الزراعة الفلسطينية مؤخرا، من أجل تعزيز الأمن الغذائي الفلسطيني والأسري انسجاما مع توجهات الحكومة في دعم قاعدة الإنتاج المحلي، بهدف توفير سلة السلع الزراعية الرئيسية على المستوى



لك النصف ولي النصف

أزواج يتعايشون معا رغم الجفاء خوفا من اقتسام المسكن

نظام الاشتراك في الأملاك يغذي الطلاق الصامت في تونس

أن ينجزوا استبيانات بمختلف بلديات الجمهورية. ويرتب عن اختيار نظام الاشتراك في الملكية حقوق وواجبات تضمن استقرار الأسرة في مقر سكنها وحماية مكاسبها من عقارات معدة للسكنى أو الاستعمال العائلي.

الأزواج الذين يتجنبون الطلاق خوفا من اقتسام المسكن قد يقعون في ما هو أسوأ كالعنف وقد يغذون حالات الطلاق الصامت

وتعتبر مشتركة بين الزوجين العقارات المكتسبة بعد الزواج أو بعد إبرام عقد الاشتراك ما لم تكن ملكيتها متأتية إلى أحدهما بوجه الإرث أو الهبة أو الوصية بشرط أن تكون لها صيغة سكنية. لكن الطلاق ينهيها باعتبار أنها تقوم على تحقيق مصلحة العائلة ويتفككها فإن المصلحة تنتفي ولا موجب لبقائها، وفق ما يؤكد القانون. وقد تقع قسمة المشترك مناصفة بين الزوجين، وذلك بعد خالص الديون أو تأمين ما يلزم لخلاصها.

وقد تطول الإجراءات المتعلقة بالقسمة وتتعد وقد تتداخل الأمور، مما لا يشجع الأزواج على الطلاق، وهو حال حسام الدين السهيلي الذي فضل البقاء مع زوجته تحت سقف واحد رغم حجم المشاكل التي يعانيها.

وقال السهيلي لـ"العرب"، "لو طلقت سابقى في وضعية صعبة، إما أن اتقاسم نصف المنزل مع زوجتي، وهو ما لا أرضاه على نفسي، أو أن أدفع لها ثمن النصف الآخر وأغادر المنزل. وهذا أيضا لا اعتبره حلا لأنني لا أملك المال في الوقت الحاضر".

وحتى لا يقع الزوجان في مشاكل بعد الطلاق نتيجة تعذر قسمة الملك المشترك، اجتهدت المحكمة في إسناده لأحد الزوجين على أن يدفع المتحصل على العين كاملا، مبلغا ماليا نقدا للقرين المتخلي عن حقه في الملكية وذلك في حدود قيمة الجزء المتخلي عنه، أو تقوم بإسناده للورثة في حالة الوفاة، وإلا التجأت المحكمة إلى التصفية بالبيع.

ورغم أن قانون الاشتراك في الملكية جاء لحماية الأسرة والحفاظ على العلاقة بين الزوجين وللمزيد تكريس حقوق المرأة، إلا أن بعض الأزواج سارعوا إلى البحث في دفاتر ملكية المرأة قبل الزواج، مما ساهم في فشل عديد الزيجات التي طغى عليها منطق الحسابات. والنشء نفسه بالنسبة لبعض النساء اللاتي اعتبرن القانون مجرد وسيلة يحصلن من خلالها على مكسب من الزوج في صورة الطلاق أو الوفاة مما حوّل الزواج إلى مجرد صفقة.

يجب نظام الاشتراك في الأملاك في تونس اقتسام المسكن بين الزوجين في حالة الطلاق أو بيعه عن طريق التصفية. ويرفض بعض الأزواج الذين اختاروا هذا النظام هذه الحالة، ويتشبثون بالعيش مع الشريك رغم عدم تفاهمهم معه، وهو ما يعمق الأزمة ويغذي حالات الطلاق الصامت.

القانون وما يتضمنه، رافضة أن يستغل أحد الزوجين الثغرات الموجودة باي قانون لصالحه.

وأضافت أنه حتى في البلدان المتقدمة، للزوجة الحق في جربة زوجها بعد الطلاق. وتساعلت، لماذا يخشى الأزواج من اقتسام محل السكنى ويرغمون أنفسهم على العيش معا رغم أنهم لا يفضلون ذلك؟

بدورها أكدت خديجة الشريف حقوقية وأستاذة جامعية متقاعدة وباحثة في علم الاجتماع أن الأملاك المشتركة التي يؤسسها الزوجان بعد الزواج شيء قيم، مشيرة إلى أنها جعلت لحماية الأسرة من التشتت. وقالت "حتى ولو كانت الزوجة لا تعمل وتقوم فقط بتربية الأطفال، فإن من حقها أن يكون لها نصيب في الأملاك التي يكتسبها الزوج بعد الزواج". وأشارت إلى أن الزوجة قد تشقى وتتعب وتؤسس مع زوجها المسكن ثم بعد الطلاق لا تجني شيئا، مؤكدة أن نظام الاشتراك في الملكية له عدة إيجابيات داعية إلى تعميمه.

وترى أن الأزواج الذين يتجنبون الطلاق خوفا من اقتسام المسكن قد يقعون في ما هو أسوأ كالعنف والتباغض وقد يغذون حالات الطلاق الصامت.

وبخصوص البيانات المتعلقة بعدد الأزواج الذين اعتمدوا هذا النظام، قالت الشريف إنهم أجروا استبيانات بمنطقتين بالعاصمة فوجدوا أن العدد قليل ولا يتجاوز 20 في المائة في انتظار

بعض النساء اعتبرن القانون مجرد وسيلة يحصلن من خلالها على مكسب من الزوج في حالة الطلاق أو الوفاة

راضية القيزاني كاتبة تونسية

خديجة ذات الـ45 سنة والمتزوجة منذ 5 سنوات تعاني الأمرين مع زوجها وترغب جدبا في الطلاق، لكن زوجها يرفض ذلك لأنه يخشى أن يصبح نصف المنزل ملكا لزوجته خاصة وأنها حاضنة لطفل.

تقول خديجة "زوجي يعنفني ولم أعد أطيق العيش معه.. أصبحت أتوسل إليه أن يطلقني لكنه في كل مرة كان يحاول إعادة المياه إلى مجاريها حتى يرفض ذلك لأنه يخشى أن يصبح نصف المنزل ملكا لزوجته خاصة وأنها حاضنة لطفل.

وتتصح خديجة المقبلين على الزواج بأن يتمعنوا جيدا في القانون وأن يفهموا بنوده حتى لا يقعوا في أي إشكال.

أما زياد (اسم مستعار)، أستاذ التعليم الثانوي وطليقته الممرضة بمستشفى عمومي بإحدى محافظات الشمال الغربي والتي اختارها له والده، فقد انفصلا لكنهما ظلا يعيشان معا في نفس المنزل بمقتضى القانون، بعد الطلاق. زياد خرم من استعمال غرفة الاستحمام لأنها كانت من نصيب زوجته التي هددته بأن تستكي به إلى مخفر الشرطة لو وطأها قدماء مرة أخرى. فاضطر بعد أيام إلى إجراء تعديلات على الجزء المخصص له من المسكن وبنى حماما صغير المساحة.

وقد أثرت هذه الحادثة في كثير من الأزواج، فاصبحوا يعضون الطرف عن سيئات زوجاتهم حتى لا يقعوا في ما وقع فيه زياد الذي ساعده والده في بناء المنزل بتمكيته من قطعة أرض وتكفل هو بالباقي. لكن زوجته التي لم تكن يوما راضية عن أي سلوك يبد منه أو من عائلته، حصلت على ما كانت تخطط له، وأصبح نصف المسكن من نصيبها، وفق ما رواه الجيران.

وبالرغم من أن نظام الاشتراك في الأملاك الذي تم إقراره في تونس في نوفمبر 1998 نظام اختياري، إلا أن عديد الأزواج سارعوا إلى اعتمادها، فلما منهم أنه سيزيد من توثيق ارتباطهم ويقوي علاقتهم، إلا أن اكتشاف طباع كل منهم بعد الزواج جعلهم يشعرون بالندم، خاصة في ظل واقع طغى عليه المادة.

تقول القاضية سامية دولة المكلفة سابقا بامورية لدى وزارة شؤون المرأة والأسرة لـ"العرب"، إن قانون الاشتراك في الملكية جعل لحماية الأسرة بدرجة أولى والزوجة بدرجة ثانية، داعية إلى أن يكون الزوجان على علم بمقتضيات



زيت الخروع يغذي الشعر ويزيد كثافته

الراس التي تؤثر بالسلب على نمو الشعر. ولهذا الغرض يمكن تطبيق ماسك زيت الخروع، حيث يتم غسل الشعر أولا بماء دافئ من أجل فتح مسام فروة الرأس، ما يساعد على امتصاص الزيت، ثم وضع الزيت على الشعر لمدة 15 دقيقة، مع مراعاة تغطيته بعمامة مصنوعة من الألياف الدقيقة، ثم شطف الشعر جيدا بالشامبو.

يعد زيت الخروع بمثابة إكسير الصحة والجمال للشعر؛ حيث أنه يمدد بالعناصر المغذية التي تساعد على النمو. وأوضحت بوابة الجمال "هاوت.دي" الألمانية أن زيت الخروع غني بأوميجا 6 وفيتامين E والبروتينات، ما يعمل على نمو الشعر وتقوية بنيته وزيادة كثافته ومنحه مظهرا لامعا وبراقا. كما يمتاز زيت الخروع بتأثير مضاد للبكتيريا، ومن ثم يحارب التهابات فروة

